المبحث الثاني: مناهج الأصوليين في دراسة أصول الفقه المقارن[1].

وهذا من خلال نقطتين أساسيتين: من خلال طرق التأليف في أصول الفقه عموما من جهة، ومن خلال مناهج الكتابة في هذا النوع من الأصول وهو أصول الفقه المقارن.

المطلب الأول: من خلال طرق التأليف في أصول الفقه عموما:

فمن خلال طرق التأليف في أصول الفقه عموما يمكن الإشارة إلى بعض ملامح وإشارات أصول الفقه المقارن، إذ هناك طرق ست ـ كما هو معروف ـ في التأليف في أصول الفقه وهي:

الفرع الأول: طريقة المتكلّمين وطريقة الحنفية والطريقة الجامعة بينهما.

أولا ـ الطريقة الأولى: طريقة المتكلمين: وتعتمد مسلك تقرير القواعد الأصولية، مدعومة بالبراهين العقلية غالبا دون الالتفات إلى موافقة أو مخالفة الفروع الفقهية المنقولة عن الأئمة المجتهدين.

ثانيا ـ الطريقة الثانية: طريقة الحنفية[الفقهاء]: وتتلخّص بتقرير القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل عن الأئمة المجتهدين من فروع فقهية.

ثالثا ـ الطريقة الثالثة: طريقة الجمع بين طريقتي المتكلمين والحنفية: في أواخر القرن السابع الهجري وتعنى بتقرير القواعد الأصولية المجردة بالأدلة النقلية والعقلية مع بيان مدى تطبيق تلك القواعد على الفروع الفقهية.

الفرع الثاني: طريقة تخريج الفروع على الأصول، والطريقة الشاطبية وطريقة المحدثين.

أولا ـ طريقة تخريج الفروع على الأصول: والتي تتميّز بذكر خلاف الأصوليين في المسألة، مع الإشارة السريعة إلى أدلة الفرق المختلفة، ثم التنصيص على عدد من المسائل الفقهية المتفرعة عن هذا الخلاف. والملاحظ في هذه الطريقة أن أربابها لا يذكرون فيها إلا المسائل التي يكون الخلاف فيها معنويا له ثمرة. ومن أشهر المؤلفين على هذه الطريقة: التمرتاشي الحنفي في كتابه[الوصول إلى قواعد الأصول]، الشريف التلمساني المالكيفي كتابه[ومفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول]،والزنجاني الشافعي

---

[1] طرائق التأليف في أصول الفقه: الأستاذ مثنى عارف الجرّاح، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الأول، العدد الثاني، 1429هـ/2008م،

قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها: الدكتور صفوان داودي، دكتوراه في أصول الفقه، من الجامعة الأمريكية المفتوحة واشنطن، إشراف الدكتور مصطفى الخن، دار العاصمة[1/33وما بعدها].

في كتابه[تخريج الفروع على الأصول]، والأسنوي الشافعي في كتابه[التمهيد في تخريج الفروع على الأصول]، وابن اللحام الحنبلي في كتابه[القواعد والفوائد الأصولية].

ثانيا ـ الطريقة الشاطبية[طريقة المقاصد]:وهي الطريقة التي يتم فيها عرض أصول الفقه من خلال مقاصد الشريعة الإسلامية، وأّل من كتب بها وفيها على العموم الشاطبي المالكي ثم تتابعت الكتابات بعده.

ثالثا ـ طريقة المحدثين وهم المؤلفون المعاصرون في أصول الفقه: كالشيخ مُحَمَّد الخضري، والشيخ عبد الوهاب خلاف، والشيخ أبو زهرة، والدكتور عبد الكريم زيدان، والدكتور وهبة الزحيلي وغيرهم كثير، ويحاول أصحاب هذه المؤلفات الأصولية التوفيق ما أمكن بين آراء المذاهب المتباينة بإرجاع الخلاف إلى اللفظ، وقد يميلون إلى ترجيح بعضها على بعض عند تعذر التوفيق.

وتعتبر هذه الطرق عموما وطريقة تخريج الفروع على الأصول وطريقة المحدثين خصوصا تمثّل جانبا من جوانب أصول الفقه المقارن لأنها تنظر في مختلف أصول الفقه للمذاهب الإسلامية، وتقف على مواطن الاتفاق والاختلاف بينها وما يترتب على ذلك من اختلافات في الفروع الفقهية، وبيان الراجح منها على المرجوح والقوي من الضعيف.

المطلب الثاني: مناهج الكتابة والتأليف في أصول الفقه المقارن

*وهناك مناهج ثلاث:

الفرع الأول: الكتابة النظرية البحتة لمباحث أصول الفقه المقارن : فمنهم من وضع كتبا ومؤلفات تجمع مختلف قواعد أصول الفقه المقارن بين مختلف المذاهب، متناولا لمختلف مباحث الأصول؛ كنظرية الحكم، الأدلة الشرعية بنوعيها، المتفق عليها والمختلف فيها، ودلالات الألفاظ، والاجتهاد والتقليد، والتعارض والترجيح...نظريا، ومن أمثلة هذه المؤلفات: [المهذّب في أصول الفقه المقارن] للدكتور النملة...

الفرع الثاني: الكتابة النظرية البحتة لبعض مباحث أصول الفقه المقارن : ومنهم وضع كتبا ومؤلفات تجمع بعض قواعد أصول الفقه المقارن بين مختلف المذاهب ؛ كنظرية الحكم، أو الأدلة الشرعية بنوعيها، المتفق عليها والمختلف فيها، أو دلالات الألفاظ، أو الاجتهاد والتقليد، أو التعارض والترجيح...نظريا، ومن أمثلة هذه المؤلفات والكتابات: [مناهج الأصوليين في تخصيص العام بالاستثناء] للدكتور عمار كامل عبد الوهاب الخطيب، و[مناهج الأصوليين في مسلك العلة[النص]] للدكتورة جميلة الرفاعي،

و[المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي] للدكتور فتحي الدريني، و[مناهج الأصوليين في نقض العلة دراسة أصولية تحليلية مقارنة] للأستاذ منصور مقدادي...

الفرع الثالث: الكتابة النظرية والتطبيقية لبعض مباحث أصول الفقه المقارن : ومنهم وضع كتبا ومؤلفات تجمع بعض قواعد أصول الفقه المقارن بين مختلف المذاهب ؛ كنظرية الحكم، أو الأدلة الشرعية بنوعيها، المتفق عليها والمختلف فيها، أو دلالات الألفاظ، أو الاجتهاد والتقليد، أو التعارض والترجيح...نظريا وتطبيقيا، ليربط هذه القواعد الأصولية المقارنة بما يترتب عليها من فروع فقهية، ومن أمثلة هذه المؤلفات والكتابات: [أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء] للدكتور مصطفى سعيد الخن، رسالة دكتوراه، ط1418/7هـ/1998م، مؤسسة الرسالة، و[أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن] للدكتور عبد الكريم حامدي، ط1429/1هـ /2008م/، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، و[أثر الأدلة المختلف فيها[مصادر التشريع التبعية] في الفقه الإسلامي] للدكتور مصطفى ديب البغا، رسالة دكتوراه في أصول الفقه، دار الإمام البخاري، دمشق....